

**"تقييم النظام الجبائي الجزائري والدور التمويلي للضرائب المباشرة  
للفترة (2018/2007)"**

**"Evaluation of the Algerian tax system and the financial role of direct taxes "  
"for period(2007/2018)**

**أ.بومدين منال  
أ.د بن عمارة منصور  
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير  
جامعة باجي مختار عنابة  
الجزائر**

**ملخص:**

نهدف من خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على النظام الجبائي الجزائري باعتباره من أهم أدوات السياسة المالية لأي دولة، وذلك من خلال تقييم فعاليته باستخدام مؤشرين: الضغط الضريبي والمرونة الضريبية. وكذا تبيان الدور الذي تلعبه الضرائب المباشرة في التمويل من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والانفاق العام وذلك خلال الفترة (2007م-2018م).

وقد بينت نتائج الدراسة عدم فعالية النظام الجبائي من خلال الضعف الملحوظ في مستوى الضغط الضريبي خارج المحروقات وكذا عدم مرونة النظام الجبائي أي أن الإصلاحات الضريبية والتدابير المتخذة لم تكن ناجعة. كما أن نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في تمويل كل من الناتج الداخلي الخام والانفاق العام كانت ضعيفة في حين مساهمتها في اجمالي الإيرادات الضريبية كانت متوسطة .

**الكلمات المفتاحية :** نظام جبائي جزائري ؛ إصلاحات ضريبية ؛ ضغط ضريبي ؛ مرونة ضريبية؛ انفاق عام.

**Abstract**

Through this study we aim to highlight the Algerian tax system as one of the most important tools for any State fiscal policy, and through the evaluation of its effectiveness by using two indicators: fiscal pressure, tax flexibility as well as identifying the role of direct taxation in funding through its contribution to In GDP and public spending during the period (2007-2018).

The results of the study showed the ineffectiveness of the tax system through a vulnerability in the level of fiscal pressure out of fuel as well as inflexible tax system that tax reforms and measures weren't effective. the proportion of direct tax contribution in financing each of GDP Public spending was weak while their contribution to total tax revenue medium.

**Keywords:** Algerian tax system ;tax reforms ;tax pressure ;tax flexibility ; general spending.

## مقدمة:

يعتبر النظام الجبائي من الأنظمة الهامة، لما له من أدوار فعالة في تحقيق المساواة والعدالة في جوانب عدة سواء الاقتصادية منها والاجتماعية، السياسية أو المالية، والذي أثبتته العديد من المناقشات الدائرة في مختلف أنحاء العالم، إذ لا يمكن تحقيق عدالة من خلال السياسة الاقتصادية وحدها بل تعتبر السياسة المالية والتي تعتمد على الإيرادات الضريبية كركن أساسي الركيزة الأساسية لتحقيق ذلك من خلال تحصيل الموارد المالية والإيرادات العادية لتمويل الميزانية العامة للدولة. وذلك اعتمادا على سياسة جبائية محكمة تمكن من تنظيم وتطبيق اقتطاعات ضريبية طبقا لأهداف السلطات العمومية من جهة وزيادة الإيرادات الضريبية من جهة أخرى.

ولتحقيق ذلك قامت الجزائر بعدة إصلاحات جبائية ابتداء من سنة 1992 م والتي مست القوانين والإجراءات الجبائية وعرفت بإصلاحات الجيل الأول، وقد باشرت منذ سنة 2006 م إصلاحات أخرى عرفت بإصلاحات الجيل الثاني مست الإدارة الجبائية من خلال إعادة هيكلتها وكذا محاولة وضع نظام معلومات جبائي يمكن من تسهيل عملية تحصيل مختلف الضرائب والرسوم. لاسيما نتيجة الزيادة المتصاعدة للمطالب الاجتماعية للأفراد فزيادة الإيرادات لتمويل الانفاق العام مثل الحماية الاجتماعية والصحية، والتعليمية، وكذا المساهمة في الناتج الداخلي الخام أصبح من الوظائف الرئيسية للنظام الضريبي. وبما أن مقدار الضرائب المحصلة من جهة يكون في الواقع أقل مما ينبغي بسبب عدم الامتثال وباعتبار الضرائب المباشرة من أهم مصادر الإيرادات الضريبية لما تتميز به من سمات العدالة والتصادعية واتساع في أوعيتها الضريبية من جهة أخرى فيمكن طرح الإشكالية التالية:

**ما مدى مساهمة الضرائب المباشرة في تمويل الانفاق العام والناتج الداخلي الخام في الجزائر؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية تم وضع .

### فرضيات الدراسة: وهي كالتالي

- يتميز النظام الجبائي الجزائري بمرودية مرتفعة تمكنه من تحسين المقدرة التكاليفية للدخل الوطني.
- يتميز النظام الجبائي الجزائري بالمرونة فهو لا يحتاج لاتخاذ إجراءات وقوانين جديدة.
- الضرائب المباشرة لا تمثل مصدرا رئيسيا في تمويل النفقات العامة والناتج الداخلي الخام.

### أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها أولا من خلال تقييمها للنظام الجبائي الجزائري ومعرفة مدى نجاعة الإصلاحات المتخذة باعتباره من أهم المصادر الحساسة التي تعتمد عليه أي دولة لتمويل الميزانية العامة ، وثانيا في معرفة مدى مساهمة الضرائب المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي أي مدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والانفاق الحكومي العام باعتبارها من أهم موارد الجباية العادية التي سعت الدولة لإحلالها محل الجباية البترولية الآيلة للنفاذ.

### الدراسات السابقة:

- دراسة بومدين حسين، بن شعيب نصر الدين، بومدين محمد بعنوان: "تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر" حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة تقييم مردودية النظام الجبائي الجزائري للفترة من (2006/2014) وذلك باستخدام مؤشرات الحصيلة المالية: (تطور الحصيلة الضريبية، تطور الجباية العادية والجباية البترولية، مؤشر تنفيذ الميزانية...) ومؤشرات الاقتصادية (الضغط الضريبي..). وقد توصلت الدراسة الى أنه بالرغم من الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر الا أنها لم تتمكن من تجاوز إشكالية ثنائية الاقتصاد العادي والبترولي وهيمنة هذا الأخير في الهيكل الضريبي، كما أن مستوى الضغط الضريبي خارج المحروقات كان ضعيفا حيث قدرت نسبته 18% وهو ما يختلف عن مستوى الضغط الضريبي النموذجي والذي نسبته 25%.

- دراسة بن طيرش عطا الله، سويح جمال بعنوان: "مدى فعالية النظام الضريبي في تعزيز الإيرادات العامة بالجزائر -دراسة تحليلية للفترة 2000-2015-" سنة 2017 من خلال هذه الدراسة تم التطرق الى

تحليل تطور الحصيلة الضريبية ومكانتها في الميزانية العامة للدولة ونسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التسير ومستوى الضغط الضريبي خارج المحروقات وقد توصلت الدراسة الى ضعف الأداء للنظام الضريبي الجزائري وعدم فعاليته من خلال انخفاض مستوى الضغط الضريبي والذي تراوح خلال فترة الدراسة ما بين 14.45 % كأدنى حد و 17.88 % كأقصى حد وكذا هيمنة الجباية البترولية .

## منهج الدراسة:

لإحاطة بموضوع الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري للنظام الجبائي الجزائري ومراحل تطوره وأهم الإصلاحات التي مسته، والمنهج التحليلي فيما يخص الإحصائيات التي تم حسابها والخاصة بالضغط الضريبي والمرونة الضريبية وكذا مساهمة الضرائب المباشرة في الانفاق العام والنتائج، وذلك بالاعتماد على المعطيات الرقمية المنشورة على مستوى الديوان الوطني للإحصائيات .

## 1. الإطار العام لنظام الجبائي الجزائري:

### 1.1 مفهوم النظام الجبائي:

- **مفهوم النظام الجبائي:** بالنسبة للنظام الضريبي - الجبائي- يوجد مفهومان:  
- **مفهوم ضيق** يتمثل في: "مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المختلفة انطلاقا من تحديد المادة الخاضعة للضريبة ثم حساب قيمة الضريبة وأخيرا عملية تحصيلها وهو ما يعرف بالتنظيم الفني للضريبة"<sup>1</sup>.

- **مفهوم واسع** يتمثل في: "كافة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها معا وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين، وفي هذه الحالة يصبح النظام الضريبي الترجمة العملية للسياسة الضريبية". أو "النظام الجبائي هو مجموعة من مكونات وتتمثل في الهدف والتقنية والتنظيم"<sup>2</sup>  
ومن ثمة يعتبر النظام الضريبي: "هو إحدى فروع القانون الذي يحتوي على مجموعة من القواعد والممارسات التطبيقية للضرائب."<sup>3</sup>

والنظام الجبائي الجزائري هو نظام تصريحي ، ويعتمد في بناء قواعده على المصادر الموضحة في الجدول رقم (1).

### جدول رقم: 01 مصادر التشريع الجبائي الجزائري.

| المصادر             | السلطة      | البعد                        |
|---------------------|-------------|------------------------------|
| القانون             | تشريعية     | يطبق على المكلفين بالضريبة.  |
| المراسيم والتنظيمات | تنفيذية     | يطبق على الإدارة والمكلفين . |
| الأحكام القضائية    | القضاء      | يطبق على أطراف النزاع.       |
| الاتفاقيات الجبائية | سياسية(دول) | يطبق على الدول المتعاقدة.    |

المصدر: محمد عباس محرز (2004)، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 55.

**ملاحظة:** يتجسد القانون في قانون الضرائب المباشرة، قانون الضرائب الغير مباشرة، قانون الرسم على رقم الأعمال، قانون الطابع والتسجيل. قانون الإجراءات الجبائية.  
**والاتفاقيات الجبائية:** تستلهم الاتفاقيات الجبائية الموقعة بين الدول الصناعية، نموذجها من ذلك الموضوع من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بينما تخضع الاتفاقيات الجبائية الموقعة بين الدول السائرة

<sup>1</sup> - ناصر مراد(2003). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق.الجزائر: دار هومة .ص ص 17-18.

<sup>2</sup> - Fellah Mohammed(2008). **problématique du choix du système fiscal entre efficacité économique et équité sociale**, Algeria : université Mohamed khider –Biskra, p 53 .

<sup>3</sup> - Christine Noel (2009), " **Droit Fiscal** " , France : Gaulino ,P26.

في طريق النمو للنموذج المقترح من طرف هيئة الأمم المتحدة. كما توجد اتفاقيات أخرى متعددة الأطراف تخص جانب المساعدة الإدارية والمراقبة الجبائية<sup>4</sup>، وبفعل توسع التجارة الخارجية، زاد عدد الاتفاقيات الجبائية المبرمة عبر العالم، حيث وقعت الجزائر قرابة 25 اتفاقية جبائية من هذا النوع .

## 2.1 لمحة تاريخية مختصرة عن التطور التاريخي للنظام الجبائي الجزائري:

لقد امتاز تطور النظام الجبائي الجزائري بالتماشي مع التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشهدها الدولة الجزائرية ولقد مر هذا النظام ب (03) ثلاث مراحل :

- **مرحلة الاستعمار الفرنسي:** أثناء الاستعمار بقت التشريعات التركية سارية المفعول الى غاية 1949 بدأت بعدها مرحلة جديدة تتسم بسيطرة النظام الضريبي الفرنسي بالجزائر.

- **مرحلة ما بعد الاستقلال:** اتبعت الدولة الجزائرية تمديد فعالية القوانين الجبائية الفرنسية في كامل جوانبها ماعدا التي تمس بسيادة الوطنية. وظل هذا النظام سائرا إلى غاية 1976 أين وضعت الدولة عدة أوامر وقوانين تمت المصادقة عليها.

- **مرحلة الإصلاحات الضريبية الفعلية:** يمكن تقسيم هذه المرحلة الهامة الى مرحلتين:

\* **الجيل الأول للإصلاحات الجبائية:** تم الإصلاح الضريبي في 1991 والمقصود بالإصلاح الضريبي هو

:"إحداث تغييرات جذرية للقوانين الجبائية بغية تكييفها مع المعطيات الاقتصادية الجديدة وبهدف خلق

مردودية جبائية كافية"<sup>5</sup>. ومن أهم العوامل التي دفعت الى احداث الإصلاح:

- **ضعف الجهد الضريبي:** ان معظم دول العالم الثالث تعاني ضعفا في جهدها الضريبي، والذي يمكن قياسه من خلال انخفاض الطاقة الضريبية الفعلية عن الطاقة الضريبية المحتملة.

- **ضعف الجهاز الإداري:** نقص في المعلومات والبيانات المالية وسوء تنظيم عملية التحصيل الضريبي مما أدى الى ازدياد التهرب الضريبي والفساد الإداري.

- **اختلال الهيكل الضريبي:** بهيمنة الضرائب غير المباشرة فيه، ويضاف إلى ما ذكر مشكلة الضغط الضريبي المرتفع كنتيجة لتعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، هذا الضغط قدر سنة 1986 محسوبا على أساس كل

الاقتطاعات الضريبية بمعدل 45,6 %، و 46 % سنة 1987 مما يعني الثقل الكبير للاقتطاعات الضريبية.

- **عدم مرونة النظام الضريبي:** اذ يمتاز بالتعقد وكثرة الضرائب،

- **تشوه بنية النظام الضريبي:** (جبائية عادية- جبائية بترولية،..).

وقد بدأت هذه المرحلة حيز التنفيذ في 01 أفريل 1992 حيث تم وضع برنامج إصلاحي محدد بجملة

من النصوص القانونية وقد مس الضرائب المباشرة وغير مباشرة.

\* **الجيل الثاني للإصلاحات الجبائية عصرنة النظام الجبائي الجزائري:** والمقصود بها عصرنة الإدارة الجبائية وطرق التسيير .

- **عصرنة الإدارة الجبائية:** باعتبارها السلطة التنفيذية التي يقع على عاتقها عبء وضع القوانين موضع

التطبيق السليم. وذلك من خلال إعادة هيكلتها على أساس أهمية المكلفين، ووفقا لتوصيات صندوق النقد

الدولي وذلك باعتماد التقسيم العمودي بدلا من التقسيم الأفقي، من خلال انشاء هيكل جديد: مديرية

كبريات المؤسسات ، المراكز الضريبية والمراكز الضريبية الجوارية في اطار تعميم مفهوم الشباك

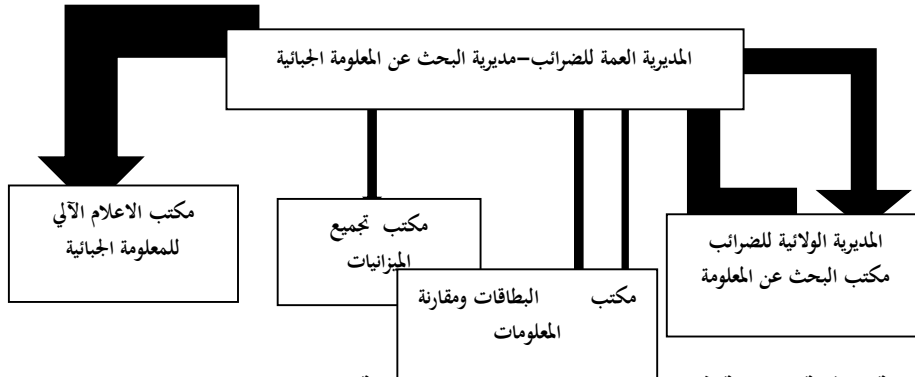
4 - Emmanuele.D ,Jacques.S(2010) , "Gestion Fiscale" , Paris : Dunod , 2010,P15.

5 - بن اعمارة منصور(2009-2010).الضرائب على الدخل. الجزائر :منشورات جامعة باجي مختار عنابة. ص 31

الوحيد<sup>6</sup>. وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع سنة 2002، لكن بالرجوع للواقع العملي نلاحظ أن هناك تأخر في تجسيدها فمديرية كبريات المؤسسات الاقتصادية مثلا تم تجسيدها سنة 2006.

-وسائل التسيير:و ذلك من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال خاصة فيما تعلق بنظام المعلومات الجبائي. والذي يضمن المعالجة السريعة والفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة في آن واحد. وقد قامت الإدارة الجبائية بالاستعانة بمكتب استشارة أجنبي اسباني Indra- Sitemas<sup>7</sup> قصد اقتناء نظام معلوماتي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحديث الإدارة الضريبية. والشكل رقم (1) يعطينا تصور حول نظام المعلومات الجبائي.

الشكل رقم 01:نظام المعلومات الجبائي الجزائري.



المصدر: محمد قاسمي "فعالية الرقابة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية حالة الجزائر خلال الفترة (2006-2016)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد: 08، العدد: 01، ص: 221.

لكن بالرغم من أهمية هذه الآلية-نظام المعلومات الجبائي- في النظام الجبائي الجزائري الا أنه شهد تأخرا في تجسيده ولايزال لوقتنا هذا.

**2.تقييم للنظام الجبائي الجزائري للفترة (2018/2007):**

هناك العديد من المؤشرات التي يتم اعتمادها لتقييم أي نظام جبائي سنحاول التركيز باختصار على مؤشرين وهما:الضغط الضريبي (الإجمالي -و خارج المحروقات) كإحدى مؤشرات المردودية المالية، والمرونة الضريبية كمؤشر اقتصادي.

**1.2 الضغط الضريبي:**من أهم المؤشرات الكمية للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية للوصول الى أكبر حصيلة ممكنة، دون احداث أي

<sup>6</sup> - Raouya Abderrahmane(2013).Simplification des démarches administratives vers une reforme du service public , Algeria :lettre de la direction générale des impôts ministères des finances n°69/2013 ,p 03.

<sup>7</sup> - Raouya Abderrahmane(2014).le système d'information vers une administration électronique , Algeria : Directeur Général des impôts. Ministère des finances .Bulletin d'information n° :73/2014 , p 02.

ضرر في الاقتصاد الوطني. أي نسبة الاقتطاع الضريبي من الثروة المنتجة وحسب الاقتصادي الأسترالي Colin-Clark فإن نسبته المثلثي 25% لكن ليس في كل الاقتصاديات. لذا سنحاول معرفة نسبة الضغط الضريبي في الجزائر مثلثي أم لا من خلال حساب :

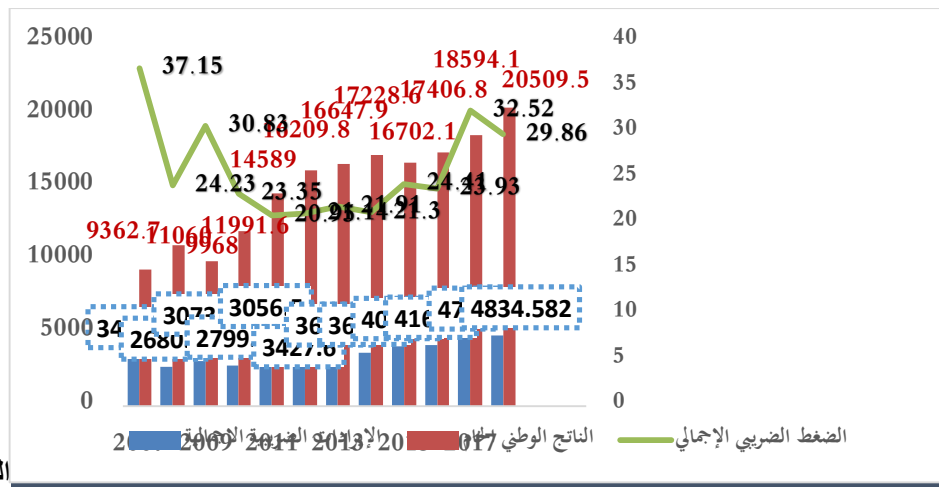
الضغط الضريبي الإجمالي = (الإيرادات الضريبية الاجمالية / الناتج المحلي الخام الإجمالي) \* 100

و

الضغط الضريبي خارج المحروقات = (الإيرادات الضريبية خارج المحروقات / الناتج المحلي الخام خارج المحروقات) \* 100

والشكلين رقم (2) و(3) يمثلان مستوى الضغط الضريبي (الإجمالي وخارج المحروقات) للفترة (2007-2018) على التوالي.

الشكل رقم 02: مستوى الضغط الضريبي الإجمالي للفترة من 2007-2018



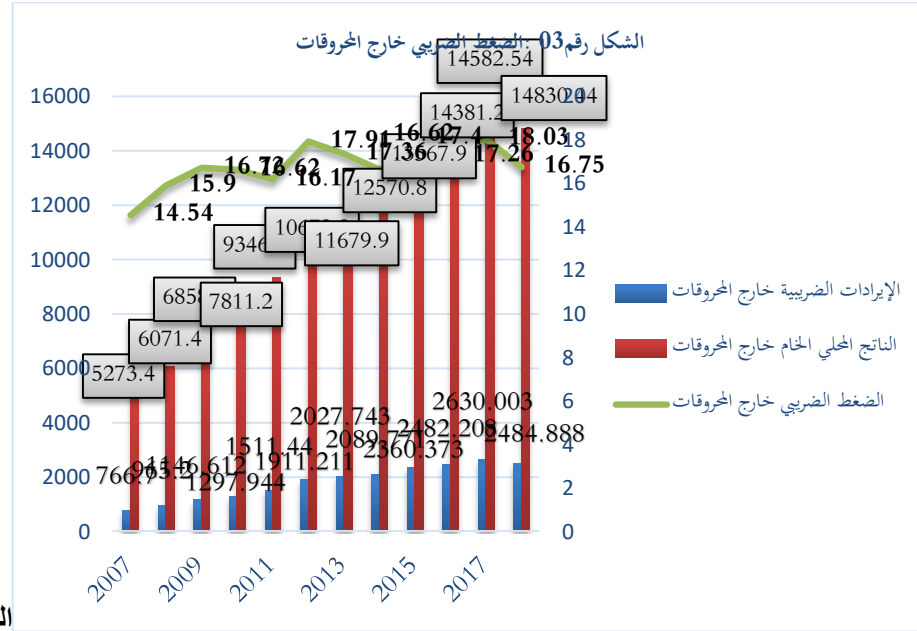
المصدر: من اعداد

الباحثين اعتمادا على احصائيات:

\*الديوان الوطني للإحصائيات: "الجزائر بالأرقام" نتائج (2009-2007) نشرة 2010 رقم 40، ص

53، ص61. على الموقع الإلكتروني: <http://www.ons.dz>

\* الديوان الوطني للإحصائيات: "الجزائر بالأرقام" نتائج (2016-2014) نشرة 2017 رقم 47، ص68، ص75.



المصدر: من اعداد

الباحثين اعتماد على المصادر السابقة الذكر.

\* يجدر الإشارة أن الناتج د الخام خارج المحروقات لسنتي 2017، 2018 تم حسابهما انطلاقا من معدل النمو وهو 1.4، 1.7 %

- من خلال الشكلين (2) و(3) يتبين لنا جليا أن نمو الإيرادات الضريبية الاجمالية ضئيل جدا ويبلغ متوسط هذه الإيرادات: 3638.9 مليار دج، ونفس الأمر بالنسبة للإيرادات الضريبية خارج المحروقات حيث يبلغ متوسطها: 1806.17 مليار دج أي أن نصف الإيرادات الضريبية هي إيرادات بترولية، بل أكثر بقليل.

- أما عن مستوى الضغط الضريبي في الجزائر فقد سجل خلال فترة الدراسة مستويات مقبولة كما هو موضح في الشكل رقم 2، إذ قدرت نسبته في المتوسط 25.96%. لكن نعلم أن الضغط الضريبي خارج المحروقات أكثر دلالة لما يتحمله الاقتصاد الوطني، ولقد قدرت نسبته في المتوسط 16.77% ويعتبر ضعيفا مع المستوى الذي حدده COLIN-CLARK. ويرجع هذا الى ثنائية بنية الإيرادات الضريبية: بترولية وعادية، وعدم ظهور الإيرادات الموجهة للجماعات المحلية في الإيرادات الجبائية.

**2.2 مرونة النظام الجبائي الجزائري:** ومن أجل تقييم مدى فعالية النظام الجبائي لدولة ما فإنه يجب قياس المرونة الجبائية الشاملة والتي تعبر عن مدى استجابة الإيرادات الجبائية للتغيرات النسبية في كل من القاعدة الضريبية (الناتج المحلي الوطني) والإجراءات الجبائية (زيادة معدلات الضريبة، توسيع الوعاء الضريبي، ادخال ضرائب ورسوم جديدة..). ويرى المهتمين والمختصين في المجال الجبائي أن المرونة الجبائية المرتفعة تسمح بتمويل التنمية عن طريق رفع العائد الجبائي دون الحاجة الى اتخاذ إجراءات جبائية يصعب تقبلها من قبل المكلفين، في حين اذا كانت المرونة الجبائية منخفضة فهذا يتطلب اتخاذ قرارات وتدابير جبائية كرفع معدلات الضريبة مثلا..... فهي اذا تساعد في تحديد نقاط الضعف والقوة في الهيكل الضريبي. ولقياس المرونة الشاملة لبلد ما يتم الانطلاق من المعادلة التالية:

$$TR = \alpha Y^{\beta} \varepsilon$$

حيث  $TR$  تمثل الإيرادات الجبائية،  $Y$  القاعدة الضريبية ممثلة بالناتج الوطني الخام، و  $\beta$  المرونة

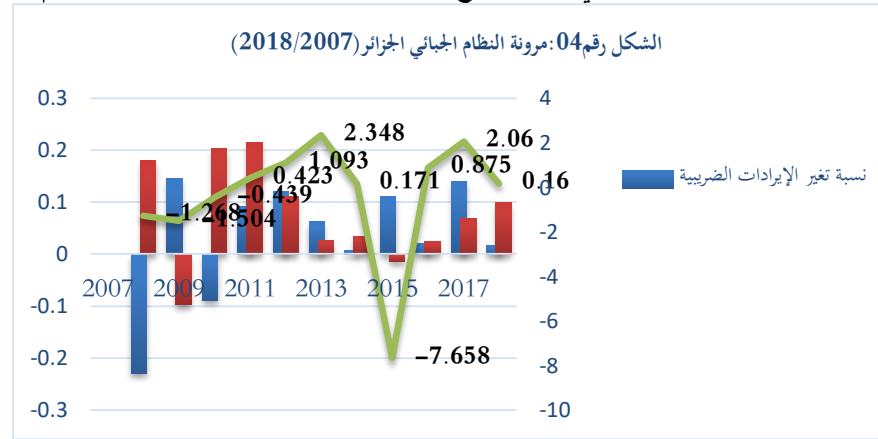
التي تقيس مدى استجابة الإيرادات الجبائية للتغير في القاعدة الضريبية و  $\alpha$  الحد الثابت و  $\varepsilon$  حد الخطأ.

كما يمكن قياس مرونة النظام الجبائي من خلال العلاقة التالية:

المرونة الضريبية = التغير النسبي للضرائب / التغير النسبي لناتج المحلي الوطني

فإذا كان ناتج القسمة  $< 1$  فهذا يعنى أن تلك الضريبة مرنة بالنسبة لقاعدتها الضريبية وإذا كان ناتج القسمة  $> 1$  فالعكس صحيح.

والشكل الموالي يوضح لنا مدى مرونة النظام الجبائي الجزائري:



المصدر: من اعداد الباحثين اعتماد على المصادر السابقة الذكر.

من خلال هذا الشكل يتبين لنا جليا عدم مرونة النظام الجبائي في جل فترة الدراسة حيث وصلت الى أقصاها سنة 2015 فأخذت قيمة -7.658 عدا سنتي 2012-2017 على التوالي وسنة 2017. وان تدني معامل المرونة يدل على أن التغير في الناتج الداخلي الخام بوحدة نقدية واحدة سيؤدي الى نقصان الحصيلة الضريبية 0.34% وهذا معناه أن الإصلاحات الضريبية والتدابير المتخذة لم تكن ناجعة بقدر كاف من أجل إيجاد أوعية ضريبية جديدة (زيادة التهرب الضريبي، الاقتصاد الغير رسمي...) -لم يتم احتساب سنة 2018 والتعليق عليها لأن احصائياتها ليست نهائية-، وهذا ما أثبتته الدراسة التي قام بها كل من **حماوي توفيق**، **بلمقدم مصطفى** و **بن عاتق حنان** حول "قياس المرونة الشاملة للنظام الجبائي الجزائري للفترة 1993-2014 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM" واعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى وقد توصلت الدراسة أن أي زيادة في الناتج الداخلي الخام ب1% ينتج عنها في المدى القصير زيادة أقل من الواحد (0.93%) في اجمالي الإيرادات الضريبية العادية.

وان النظام الجبائي الجزائري مقسم إلى قسمين: **ضرائب مباشرة**، و**ضرائب غير مباشرة**<sup>1</sup>.

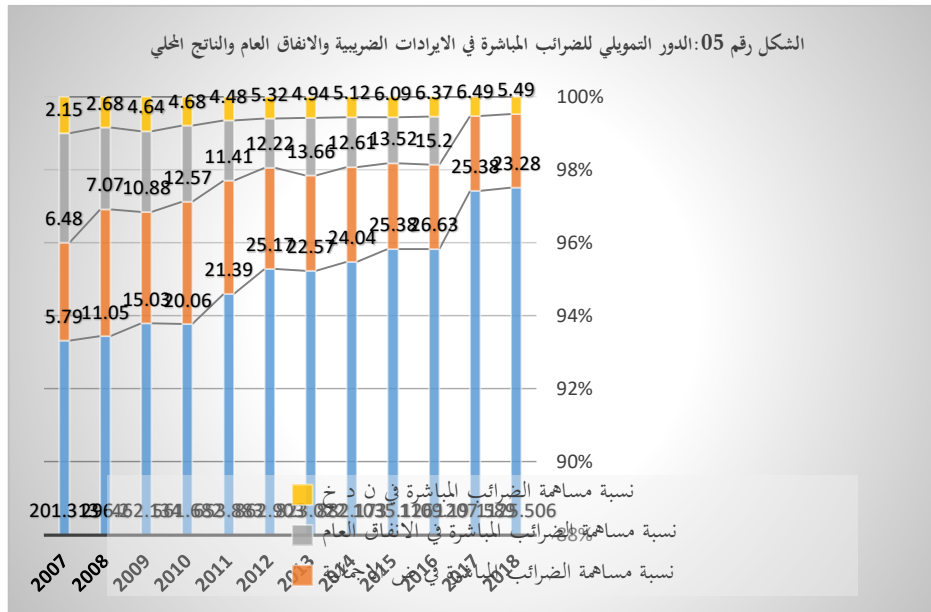
**-الضرائب المباشرة:** هي التي تفرض مباشرة على رأس مال الفرد أو على دخله والتي يدفعها المكلف بنفسه وبدون وسيط وهو يعلم قيمتها وطبيعتها ويمكن له الطعن فيها بنفسه، مثل: الضريبة على الدخل، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الأملاك.

**-الضرائب الغير مباشرة:** هي ضرائب ورسوم تفرض بصورة غير مباشرة على الأفراد نتيجة الاستهلاك اليومي للمواد والسلع والخدمات وهي التي لا يدفع فيها الممول الضرائب بنفسه ولكن عن طريق الوسيط ولا يحق له الطعن فيها، مثل: رسم المرور، الرسم العقاري، رسم التطهير، الرسم على القيمة المضافة، حقوق التسجيل، حقوق الطابع، ضريبة على الاستهلاك..

\*يجدر الإشارة الى أن ما يهمنا هو دور الضرائب المباشرة في التمويل.

### 3-الدور التمويلي للضرائب المباشرة:

ان تبيان الدور التمويلي للضرائب المباشرة يتجلى في ابراز ما تشكله هذه الضرائب من أهمية بالنسبة للإيرادات العامة والإيرادات الضريبية من جهة والإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى نظرا لكونها من أهم الأدوات السياسية لمواجهة المشاكل الاقتصادية وهذا ما يلخصه الشكل رقم (05).



المصدر: نفس المصادر السابقة الذكر.

1-3 الدور التمويلي للضرائب المباشرة في الإيرادات الضريبية: من خلال الشكل الخامس يتبين لنا أن هناك تطور نسبي في

إيرادات الضرائب المباشرة إذ بلغت نسبة التطور خلال فترة الدراسة (2007-2017) 4.998 % كما شهدت سنة 2015 نسبة تطور تقدر ب 17.34 % مقابل 7.19 % خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 و 7.15 % خلال سنة 2016 مقارنة ب 2015 وهذا راجع الى ارتفاع حاصل الضرائب على الدخل وحاصل الضريبة على أرباح الشركات وكذا إصلاحات الجيل الثاني الخاصة بعصرنة الإدارة الجبائية. أما عن نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الضريبية فقد عرفت تطورا تصاعديا من 5.79 % سنة 2007 الى 26.63 % سنة 2016 أي أن نسبة مساهمتها في إجمالي الضرائب بلغ 20.48 % في المتوسط وهي نسبة أقل من المتوسطة إذا ما قورنت مع دول أخرى ويرجع ذلك الى اعتماد الدولة الجزائرية على الجباية البترولية بالرغم من إصلاحات إحلال الجباية العادية مكانها، وأيضا نقص التبليغ والتحصيل الضريبي أي التهرب والتجنب الضريبي.

### 2.3 الدور التمويلي للضرائب المباشرة في الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي:

يبين لنا الشكل الخامس أن نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الإنفاق العام هي في تطور ملحوظ حيث بلغت أدنى قيمة سنة 2007 ب 6.48 % وقد ازدادت تدريجيا لا سيما سنة 2010 لتبلغ 12.57 % وهذا راجع الى تنفيذ البرنامج الخماسي 2010-2014 بالرغم من أزمة انخفاض أسعار البترول، لتصل أقصاها سنة 2016 ب 15.2 % وقد بلغت نسبة مساهمتها في المتوسط 11.56 %، الا أن مساهمتها تعتبر ضعيفة أمام الاحتياجات الاجتماعية الغير قابلة للتقليص فحجم الإنفاق العام في الجزائر في تزايد مستمر حيث نسبة تطوره 134.76 % سنة 2016 مقارنة بسنة 2007.

أما عن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي فهي ضئيلة جدا فقد بلغت في المتوسط 4.64 % وقد عرفت تطور نسبي ب 2.018 % خلال فترة الدراسة (2007/2017)، فبالرغم من الإصلاحات الا أن الهيكل الضريبي لا يزال يغلب عليه طابع ثنائية الموارد عادية وبترولية.

## الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية تم التطرق الى النظام الجبائي الجزائري باعتباره من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة، والذي عرف نوعين من الإصلاحات والتي كان هدفها تنظيم وتسهيل وتسريع عمليات التحصيل الضريبي والرقابة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات، ومحاولة خلق فرص ممكنة لظهور أدوات ضريبية بديلة عن الإيرادات البترولية التي أدت هيمنتها الى خنق مثل هذه الفرص. وتقييم فعالية هذه الإصلاحات من خلال حساب الضغط الضريبي الذي سجل مستوى أدنى ب 9 درجات تقريبا من المستوى المقبول، وكذا حساب المرونة الضريبية للإيرادات الضريبية والتي لا تواكب القاعدة الضريبية ومحاولة معرفة مدى مساهمة الإيرادات الضريبية الناجمة عن الضرائب المباشرة في الانفاق العام كجانب اجتماعي وفي الناتج الداخلي الخام كجانب اقتصادي وهما من أهم الجوانب الدولة التي توليها الدولة عناية كبيرة، وقد تم التوصل للنتائج التالية:

-ضعف مستوى الضغط الضريبي خارج المحروقات اذ تمثل الإيرادات الضريبية خارج المحروقات ما نسبته 16.77% من الناتج الداخلي الخام، وعليه نستنتج عدم مردودية النظام الجبائي (الفرضية الأولى لم

### تتحقق)

-عدم مرونة النظام الجبائي حيث أن التغير في الناتج الداخلي الخام بوحدة نقدية واحدة سيؤدي الى نقصان الحصيلة الضريبية 0.34- أي أن زيادة في معدلات الضرائب والرسوم مثلا- TVA من 17 % الى 19 % -أو فرض ضرائب جديدة...لم يؤدي الى زيادة حصيلة الإيرادات الجبائية.(الفرضية الثانية لم تتحقق)

### (الفرضية الثالثة تحققت ) من خلال النتائج التالية:

-هناك تطور ملحوظ في اجمالي الإيرادات الضريبية المباشرة حيث بلغ متوسط إيرادات الضرائب المباشرة خلال فترة الدراسة 768.393 مليار دج.

- وقد تطورت نسبة مساهمتها في اجمالي الإيرادات الضريبية ب 3.03% سنة 2017 مقارنة بسنة 2007، لكن تبقى مساهمتها متوسطة رغم أهيتها.

-تطور نسبي ضعيف يقدر ب 1.34% خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2007 في مدى مساهمتها في الانفاق العام أي مساهمتها كانت ضعيفة رغم الأهمية التي تكتسبها هذا النوع من الضرائب وهذا يرجع الى عدم وجود نظام معلومات جبائي وعدم كفاءة الرقابة الجبائية ونقص التحصيل بسبب التهرب الضريبي، التجنب الضريبي، التعسف في استعمال الحق ، الممارسات الغير عادية للتسيير والتي تؤدي كلها الى تخفيض الضريبة أو التخلص منها.

-مساهمة الضرائب المباشرة في الناتج الداخلي الخام جد ضعيفة.

من خلال ما تم التوصل اليه ومن أجل زيادة فعالية النظام الجبائي الجزائري يمكن تقديم التوصيات التالية: - ضرورة الاستفادة من الإيرادات البترولية في تصميم نظام ضريبي بسيط وعادل يتكون من مجموعة متكاملة من الأدوات الضريبية والتي تمكن من زيادة الإيرادات الضريبية لأن النظام الضريبي السليم لا يمكنه الاعتماد فقط على الإيرادات الضريبية البترولية نظرا لإمكانية نفاذها وانخفاض انتاجها من جهة وتقلبات أسعارها من جهة أخرى.

- تعزيز قدرات الإدارات الضريبية من أجل تحصيل الإيرادات الضريبية وذلك من خلال تكوين جهاز رقابي فعال على عمليات التحصيل، وتبسيط القواعد واللوائح وتوفير كوادر عمل متخصصة والحد من المعاملات التعسفية.

- الغاء نظم ضريبة الدخل على أرباح الشركات القائمة على الإعفاءات لا سيما للشركات الأجنبية

- استحداث الضرائب على الممتلكات وضرائب الثروة على التركات والهبات.

- الغاء الضريبة على الدخل الشخصي لذوي الدخل الضعيف .

## قائمة المراجع

### العربية:

1. بن اعمارة منصور (2009-2010). الضرائب على الدخل. الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار عنابة.
2. ناصر مراد (2003). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. الجزائر: دار هومة.

### الأجنبية:

3. Christine Noel (2009), " Droit Fiscal " , France : Gaulino.
4. Emmanuele.D ,Jacques.S (2010), "Gestion Fiscale" , Paris : Dunod , 2010
5. Fellah Mohammed(2008). problématique du choix du système fiscal entre efficacité économique et équité sociale, Algeria : université Mohamed khider – Biskra.
6. Raoya Abderrahmane(2013).Simplification des démarches administratives vers une reforme du service public , Algeria :lettre de la direction générale des impôts ministères des finances n°69/2013.
7. Raouya Abderrahmane(2014).le système d'information vers une administration électronique , Algeria : Directeur Général des impôts. Ministère des finances .Bulletin d'information n° :73/2014 .

